

لو باع شخص عبده وغاب من  
 بحيث لم يعلم له مكانا  
 في ذلك الذي للقاضي فذلك يعضد  
 من من لدن الغائب  
 وان يكن من ذلك شيء فضلا  
 لو ان اسدنا لوي القاضي  
 عندي عبدا ثم غابا  
 فان رأيت الاذن بالانفاق  
 عليه فاليامر ان يوجره  
 وان راى بان ينسعه فعلى  
 وشل هذا حكم عبدا الرهن

قد اشترى من قبل فتمضمه الرهن  
 ثم اقام بايع برهاننا  
 ثم يسع عبده ويعضد  
 فصح هذا بعقنا صايب  
 وضعه فزيد شخص عندنا  
 ان فلان فلان او دعنا  
 وانه من مدة ما آسا  
 وان ما النفقة في باقى  
 وينفق الاجرة فيما ذكره  
 هذا كلام برهان حصل  
 ان ثبت الرهن بغير وهن

وخير

اقوي وذا فرش منكره  
 لو لا ثبت فيه النسب  
 بنفيه بل باللعان يتنفي  
 وهو فرش الامة الرقيقة  
 انه ليس يثبت بغير دعوة  
 ومتوسط فثالث العدد  
 وحكم هذا ثابت فيه النسب  
 ويتنفي ذلك بالنفي فقط  
 واعلم بان الشخص انه تزوجا  
 في العقد وهو ان عمل ما نكح  
 وضع ذلك الفلاح من غير مرأ

وللمعلم في هذا بلد دعوته  
 وليس يتنفي على ما كتبوا  
 ثاني المراتب الضعيف يتنفي  
 وحكم هذا صاحب في الحقيقة  
 نسبة لضعفه وقلته  
 وهو فرش من غرت ام ولد  
 من غير دعوة ومن غير طلب  
 فحسب الامر على هذا القطر  
 جارية الغير بشرط ادراجها  
 من ولد صرفا الشرط اعتمد  
 وعكس هذا الحكم مالوا شترى